



أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1970 – 2025

د. عبدالرزاق محمد التلاوي¹ د. مصطفى حسين الباوندي²

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد القره بوللي، جامعة المرقب^{1,2}

¹ametelawi@elmergib.edu.ly

²mhalbawndee@elmergib.edu.ly

The Impact of Public Spending on the Inflation Rate in Libya during the Period 1970–2025

Dr. Abdulrazzaq Muhammad Al-Talawi¹ Dr. Mustafa Hussein Al-Bawandi²

Department of Economics - Faculty of Economics, Al-Qarahbulli, Al-Marqab University^{1,2}

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026/7/20 تاريخ القبول: 2026/7/28- تاريخ النشر: 2026/8/22

المستخلص:

هدف هذا البحث لمعرفة أثر الإنفاق العام علي معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1970-2025م باستخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب انجل - جرانجر Engel-Granger method و نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model وعلى سببية جرانجر لمعرفة الأثر بين متغيري البحث في الأمدين الطويل والقصير. وأسفرت نتائج البحث غلب أن الإنفاق العام يؤثر إيجابياً علي معدل التضخم ووجود علاقة تكاملية بين متغيري البحث في الأمد الطويل ووجود علاقة قصيرة في الأمد القصير.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، معدل التضخم، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك

Abstract

The current research analyses the impact of public expenditure on the inflation rate in Libya economy ranging from 1970 to 2025, cointegration approach was adopted in this research by using Engel-Granger method, error correction method, and Engle causality to identify the impact of public expenditure on the inflation rate.. The study resulted that there is a positive impact of public expenditure on the inflation rate, and causal relationship between independent variable and dependent variable in the long and short term.

Keywords: Public expenditure, Inflation rate, Libya Economy, Co-integration

المقدمة:

يعتبر الإنفاق العام أدوات السياسة المالية الفعالة تستخدمها السلطات المالية لأجل تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية وقد حظي الإنفاق العام باهتمام واسع من قبل المهتمين بالشأن الاقتصادي و المالي لما له دور فعال في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها معدل التضخم. فالحد من الإنفاق التضخمي وترشيد الإنفاق الجاري و دعم الإنفاق الاستثماري له دور ايجابي في كبح جماح التضخم و زيادة الدخل القومي ومستوي الرفاهية واستقرار الاقتصاد.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل يوجد أثر للإنفاق العام علي التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث 1970-2025م.

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث سيتم وضع فرضية أساسية مفادها: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام علي معدل التضخم.

أهداف البحث:

بناءً على تحديد مشكلة البحث وأهميتها فإن هدف البحث يتمثل في محاولة الكشف عن وجود أثر للإنفاق العام علي التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025 م.

أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من عنوان البحث والذي يكمن في أهمية الإنفاق العام وأثره علي معدل التضخم وما له دور هام في استقرار الاقتصاد الليبي بالإضافة الي محاولة لأثراء المعرفة ومساعدة صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية و المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي وذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة و المتمثلة في اختبار فيليب وبيرون (PPT) Phillips Perron Test و من ثم اختبار انجل جرانجر (Engel-Granger Method) ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) وسببية جرانجر Granger Causality لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام علي معدل التضخم.

الدراسات السابقة:

تناولت كثير من الدراسات أثر الإنفاق العام علي معدل التضخم علي اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة ويمكن تناول بعض من هذه الدراسات.

تناول كل من (Nwauko & et al. (2026) في دراستهم للأثر المعدل لكل من الإنفاق الحكومي وسعر النفط علي التضخم في نيجيريا باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1986-

2024 وأسفرت نتائج الدراسة أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوي، بينما استقرت عند الفرق الأول، كما أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وسعر النفط والتضخم وأن تأثير كل من سعر النفط والإنفاق علي معدل التضخم موجباً وذو دلالة إحصائية. أهتم كل من (Ekong & et al. (2025 في دراستهم لأثر الدين العام و الإنفاق الحكومي علي التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2022 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتقنيات تحليل الانحدار العتبي. و أظهرت نتائج الدراسة بتأثر التضخم سلباً و معنوي إحصائياً بالإنفاق العام و الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، بينما يؤثر الإنفاق العام و الإنفاق الحكومي سلباً و غير معنوي إحصائياً.

ركز كل من (Ebenezer & et al. (2024 في دراستهم لعلاقة الإنفاق العام بالتضخم في غانا خلال الفترة 1960-2020 باستخدام نموذج الانحدار والتحليل الإحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة علي وجود أثر قوي موجب ومعنوي للإنفاق العام علي التضخم. تناولت دراسة كل من (Obeng & Abots (2024 العجز المالي والتضخم في غانا خلال الفترة 1976-2019 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، و بينت نتائج الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً بين التضخم و العجز المالي في الأجلين القصير و الطويل، كما بينت نتائج الدراسة عن وجود سببية أحادية الاتجاه من التضخم الي العجز المالي.

تناولت دراسة (Albahouth (2025 لمحددات معدل التضخم في السعودية باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و الانحدار الذاتي اللاخطي للفجوات الزمنية الموزعة (NARDL) وأظهرت بعض نتائج الدراسة علي وجود نتائج متماثلة بين معدل التضخم وسعر النفط الحقيقي، حيث الانخفاض في سعر النفط يقود الي زيادة معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل. وأن الزيادة بنسبة 1% في عرض النقود يقود الي زيادة الثلث في معدل التضخم في الأجل الطويل، بينما المصروفات الحكومية لها تأثير معنوي إحصائياً علي معدل التضخم. أهتم كل من (Elsharif & Elamin (2025 بدراسة العلاقة الديناميكية بين التضخم وسعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السعودية خلال الفترة 1980-2023 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي وسعر النفط وعرض النقود و الحساب الجاري، حيث تأثر معدل التضخم سلباً بكل من النمو الاقتصادي وأسعار النفط وعرض النقود. وتأثر كل من عرض النقود والنمو الاقتصادي و مستويات السعر إيجاباً بالحساب الجاري وسلباً بمعدل التضخم وأسعار النفط.

تناول كل من (Nawaz & et al. (2025 في دراستهم تأثير السياسة النقدية والمالية علي التضخم و الناتج الكلي في باكستان خلال الفترة 1988-2023 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ و بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تكاملية بين السياسة النقدية والسياسة المالية والتضخم و الناتج الكلي.

من خلال إطلاع الباحثان وعرض للدراسات السابقة، يمكننا نخلص بأن الدراسات السابقة ركزت علي العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتضخم وخلصت بعض الدراسات علي وجود علاقة ايجابية وأخري سلبية وباستخدام طرق قياسية مختلفة علي بلدان مختلفة وما يميز هذا البحث يكمن في تطبيق طريقة إنجل جرانجر Engel-Granger method ونموذج التصحيح Error Correction Model وسببية جرانجر Engle causality علي حالة الاقتصاد الليبي وتناول سلسلة زمنية واجه فيها الاقتصاد الليبي ازِمات اقتصادية مختلفة.

الدراسة التحليلية" التحليل التطبيقي"

يهتم الجزء التحليلي بقياس تأثير الإنفاق العام بملايين الدنانير الليبية في معدل التضخم خلا فترة الدراسة 1970-2025 باستخدام بيانات مأخوذة من تقارير مصرف ليبيا المركزي و منظمة الأوبك. ولهذا الغرض ولمعرفة أثر الإنفاق العام علي معدل التضخم فقد تم صياغة النموذج التالي بناءً علي عدة دراسات سابقة، حيث يمثل الإنفاق العام(متغير مستقل) ومعدل التضخم (متغير تابع) كالتالي:

$$INF=\beta_0+\beta_1EXP+e \quad (1)$$

بعد تحديد الشكل الرياضي للعلاقة بين المتغيرين محل الدراسة (الإنفاق العام ومعدل التضخم). قام الباحثان بإخضاع المتغيرين لاختبارات جذر الوحدة وذلك للتأكد من استقرارهما ، وذلك بتطبيق اختبار: فيليب بيرون (PP) Phillips and Perron.

وتشير النتائج المعروضة في الجدول رقم(1)، إلى استقرار المتغيرين بعد أخذ الفرق الأول لكل منهما ويتضح بمقارنة للقيم المحسوبة لاختبار t بالقيم الجدولية عند مستوى 5% أو المقارنة بالقيمة الاحتمالية P-value مع قيمة ألفا.

جدول (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيري البحث عند الفرق الأول

المتغيرات	اختبار (PP) عند الفرق الأول		
	(1)	(2)	(3)
Exp الإنفاق العام	-7.496	-8.007	-7.338
القيم الحرجة 5%	-2.916	-3.495	-1.946
Infl التضخم	-6.319	-6.346	-6.098
القيم الحرجة 5%	-2.916	-3.495	-1.946

ملاحظة: (1) حد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمني. (3) عشوائي.

بعد التعرف على درجة تكامل الإنفاق العام ومعدل التضخم وهي الدرجة الأولى ، سيتم الكشف عن العلاقة في الأجل الطويل عن طريق تطبيق اختبار انجل — جرانجر للتكامل للمشارك. والذي يمر بتقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم دراسة استقرار سلسلة البواقي. ويشير الجدول رقم (2) ، نتائج التقدير العلاقة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية. فيما يشير الجدول رقم(3) نتيجة دراسة استقرار سلسلة البواقي الناتجة من هذا التقدير.

$$INF=-89.09+18.4EXP+E$$

جدول(2): مخرجات تقدير طريقة المربعات الصغرى OLS

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	Tقيمة	مستوى المعنوية
الإنفاق العام EXP	18.4	0.0813	10.08	0.000
الحد الثابت	-89.09	0.5163	5.4831	0.000

الجدول (3) نتيجة اختبار تقدير سلسلة البواقي باستخدام جذر الوحدة

نوع النموذج	قيمة-t statistic	القيمة الحرجة لاختبار E.G.	قيمة الاحتمال Prob
بدون ثابت واتجاه None	-3.841	-3.50	0.0421

من النتيجة المعروضة في الجدول (3)، أن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى، حيث تم رفض فرضية وجود جذر الوحدة بالسلسلة، وهذا يعني أن المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً. أي توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025، تمثلها العلاقة الرياضية التالية:

$$INF = -89.09 + 18.4EXP + E \quad (2)$$

ولمعرفة العلاقة في الأجل القصير، والتأكيد على السببية في الأجل الطويل تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوضح نتائج التقدير في الجدول (4) إلى أن قيمة (-0.1536) معامل حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% وهذا يعني أن هناك علاقة سببية في الأجل الطويل بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يجعلنا نقبل النتيجة الواردة بالعلاقة رقم (2) السابقة. وبالنسبة للعلاقة قصيرة الأمد، توضح النتائج الموضحة بالجدول المذكور أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي في معدل التضخم. حيث ظهرت قيمة (0.9752) معامل الفرق الأول للإنفاق العام موجبة الإشارة ومعنوية إحصائياً عند المستوى 1%. كما تبين النتائج وفقاً لقيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) يفسر حوالي 67% من التغير الحادث في المتغير التابع (معدل التضخم).

جدول رقم (4) نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرق الأول للإنفاق العام	0.9752	0.0500	9.0674	0.0001
معامل تصحيح الخطأ	-0.1536	0.0400	-2.062	0.0160
معامل التحديد	0.67	دربين - واتسن		1.80

وهذا. ونذكر بأن الاختبارات التشخيصية أوضحت خلو التقدير السابق من مشاكل القياس المعروفة: الارتباط الذاتي، عدم ثبات التباين، وعدم تحقق التوزيع الطبيعي.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الإنفاق العام في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك بطريقة جرانجر وعلى نموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يؤثر طردياً وبمعنوية إحصائية في معدل التضخم في الأمدين القصير والطويل خلال الفترة قيد الدراسة.

واستنادا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة الحالية بأهمية التنسيق بين صناع القرار لأجل رسم سياسة مالية ونقدية من شأنها الحد من الأثر التضخمي للإنفاق و ترشيد الإنفاق الجاري و دعم الإنفاق الاستثماري.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

منظمة الأوبك، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Albahouth, A. A. (2025). Inflation rate determinants in Saudi Arabia: A non-linear ARDL approach. *Sustainability*, 17(3), 1036,1-18.

Dr. Ebenezer M. Ashley, Dr. Sayibu P. Gariba, Alhaji Seidu A. Issifu, Emmanuel K. Agbenuvor, & Sarah T. Ackah. (2024). Relationship between Public Expenditure and Inflation. *The International Journal of Business & Management*, 12(6),14-59.

Ekong, C. N., Umoh, O. J., & Akpan, O. M. (2025). Public Debt, Government Spending and Inflationary Pressure in Nigeria: Ascertaining the Threshold Level. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, 9(4), 3021-3043.

Elsharif, M. S. B., & Elamin, A. A. H. (2025). Modeling the dynamic relationship between inflation, oil price, and macroeconomic variables: Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 15(4), 770-779.

Nawaz, M., Qaiser, I., Naseem, A., & Subhan, S. (2025). Impact of Fiscal and Monetary Policy on Inflation and Output gap: A Case Study of Pakistan. *Journal of Social Horizons*, 2(3), 83-95.

Nwauko, P. A., Oladipo, J., Musa, M. A., & Azu, N. P. (2026). Moderating Impact of Government Expenditure and Oil Price Changes on Inflation in Nigeria: An ARDL Approach. *Veredas do Direito*, 23, e234943-e234943.

Obeng, S. H., & Abotsi, A. K. (2024). Fiscal deficits and inflation in Ghana. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 14(1), 154-163.